مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

ضم الضفة الغربية إلى كيان العدو ومضاعفاته

1 – مدخل:

يزداد المجتمع الإسرائيلي يمينيةً وتطرفًا، مع تغلغل المستوطنين في مراكز صنع القرار في السلطات (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، من جهة، ومع ما تظهره نتائج انتخابات الكنيست المتعاقبة من ازدياد نسبة الأحزاب اليمينية في تشكيلة الكنيست من جهة أخرى، التي وإن تراجع تمثيل بعضها أحيانًا، إلا أن الفارق يذهب لأحزاب يمينية أخرى وليس لليسار الصهيوني الذي لا يعارض بدوره الاستيطان، من حيث المبدأ، ولكنه ربما أقل صخبًا في سياساته الاستيطانية. من ناحية أخرى يتضمن الاتفاق الذي وقع بين نتيناهو وغانتس حول تشكيل الحكومة الاسرائيلية الحالية فقرة تتناول مسألة ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، مع وادي الأردن إلى الكيان الغاصب. ويأمل نتنياهو وحلفاؤه في اليمين المتطرف مد السيادة الإسرائيلية إلى بعض المستوطنات التي يبلغ عددها 128 مستوطنة وتنتشر على مدى الضفة الغربية المحتلة. ويجد هذا التحرك تشجيعا من المجموعات المؤيدة للاستيطان ومن قاعدة الرئيس ترامب الانجيلية في أمريكا، لكنه لا يلقى قبولا من الدول العربية المجاورة لإسرائيل، كما يعارضه بقوة جزء كبير من المجتمع الدولي وعظماء السياسة الخارجية في واشنطن وغالبية الأصوات في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. وفي رسالة لغانتس، الذي كان رئيسا للأركان، وقعها حوالي 220 ضابطاً سابقاً كبيراً في المؤسسات الأمنية الإسرائيلية، ورد التالي: "قد يشعل الضم من جانب واحد حريقا خطيرا.. فأي ضم جزئي غالبا ما يتسبب بتفاعل تسلسلي لن يكون لإسرائيل سيطرة عليه، سيؤدي إلى انهيار الهيئات الأمنية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وهذا بدوره سيتطلب من إسرائيل أن تأخذ على عاتقها مسؤولية الضفة الغربية كاملة وتتحمل المسؤولية عن حياة 2.6 مليون فلسطيني". وهذا سيناريو له تداعيات تخيف من يرغبون أن تكون "إسرائيل" دولة أكثرية يهودية وديمقراطية كما يزعمون.

وفي السياق قال نائب محرر صفحة الرأي في الواشنطن بوست، جاكسون ديهل: "إن لم يكن هناك فلسطين، فسيصبح محكوما على إسرائيل أن تتحول إلى دولة ثنائية القومية بدلا من دولة يهودية، أو أن تتبنى نظام أبارتايد تقوم من خلاله بحكم ملايين الفلسطينيين الذين يفتقرون إلى الحقوق السياسية الكاملة".

لقد تركت الولايات المتحدة للإسرائيليين حرية اتخاذ قرار بشأن ضم أجزاء من الضفة الغربية، في اعلان أقرب لضوء أخضر أميركي ندد به الفلسطينيون، متعهدين بأن لا يبقوا مكتوفي الأيدي. وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إن اتخاذ قرار بشأن ضم أجزاء من الضفة الغربية أمر يعود إلى إسرائيل وإن الولايات المتحدة ستعرض وجهات نظرها بخصوص هذا على الحكومة الإسرائيلية الجديدة بشكل غير معلن.

وقال السفير الأمريكي السابق لدى إسرائيل، دانيال شابيرو خلال إيجاز افتراضي عقده منتدى السياسة الإسرائيلية الذي يميل للوسط، إن غانتس "غير متحمس للضم، ولكن من غير المتوقع أن يستطيع أو حتى ان يكون مستعدا لأن يلقي بنفسه أمام القطار، عندما يبدأ نتنياهو بتحريكه". ومع ذلك حاجج شابيرو بأن أي "تطبيق حقيقي" لأي شكل من أشكال الضم "مستحيل من دون عملية فنية مكثفة"، وهو ما سيكون من الصعب انجازه قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني من هذا العام، فربما يرى نتنياهو ترامب، الذي شجع إسرائيل لسلوك هذا الطريق، يهزم أمام منافس سيسعى لجر رئيس الوزراء إلى الخلف. وكان جو بايدين نائب الرئيس السابق، الذي يأمل بان يرشحه الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية المقبلة قد حذر من الضم ومن أن تسعى إسرائيل خلف سياسات ستؤدي إلى خسارتها دعم الحزبين وخاصة من الديمقراطيين الأصغر سنا، والذين تعكرت نظرتهم لإسرائيل في ظل حكم نتنياهو الذي طالت مدة حكمه. ولكن يرى الناقدون من اليسار بأن هذا الذعر أتى متأخرا جدا، فأسلاف ترامب لم يفعلوا ما يكفي لإيقاف تمدد المستوطنات الإسرائيلية ولا مواجهة واقع الحرمان الفلسطيني القائم أصلا.

وكتب هاغي العاد، المدير التنفيذي لمنظمة بتسيلم الحقوقية الإسرائيلية: "لعقود كاملة، لم يحدث المجتمع الدولي فرقا حقيقيا في المواقف، حيث كان يقدم الكلام بدلا من الفعل خلال سنوات من

القلق المزعوم.. والآن مرة أخرى يتم التعبير عن القلق حول الحفاظ على الاحتمال النهائي بحل الدولتين..".

وعبر جيرمي بن ايمي، رئيس جي ستريت، وهي منظمة ليبرالية مؤيدة لإسرائيل في واشنطن وتدعم حل الدولتين، عن حزنه لأن يقوم حزب العمال المتضائل بالإلقاء بحظوظه مع نتنياهو، وهو ما يشير إلى مدى انحراف مركز الثقل السياسي إلى اليمين. وقال بن ايمي لصحيفة "واشنطن بوست": "نحن محبطون جدا لأنه لم تكن هناك معارضة قوية لما تقوم به حكومة بيبي نتنياهو". وأكمل قائلا إن المسالة في أمريكا مختلفة "فبالنسبة للديمقراطيين، المواقف التي يدافعون عنها، خاصة فيما يتعلق بالضم، هي مواقف الحزبين تقليديا، والمواقف التي كانت تتخذها الإدارات الجمهورية خاصة، ولكن إسرائيل أصبحت الآن بالنسبة للجمهوريين موضوع حروب الثقافة المستقطبة في أمريكا".

الجدير بالذكر أنه في خلفية تأجيل العدو الإسرائيلي ضم أراضٍ في الضفة المحتلة، أو تأخير الإعلان عن ذلك، ثمة غياب لقرار أميركي واضح حول الضم شكلاً ومضموناً وتوقيتاً. والثابت أن العرقلة الأميركية واضحة جداً، وأدت إلى تأجيل بتّ القرار، والوعد باستمرار المحادثات لأنه لا صلاحيات تفاوضية حاسمة لوفد يرأسه المستشار الخاص للرئيس الأميركي... بل لا يبدو أن مهمته وتفويضه ذواتي صلاحيات، بل كانت مهمته إبلاغ موقف الإدارة المانع، واستبيان مواقف الأطراف الإسرائيليين. وإن قيل إن المحادثات ستُستأنف في الأيام المقبلة بين الإسرائيليين والأميركيين، فإن الإعلان يثير أسئلة، ولا سيما أن إدارة دونالد ترامب في دائرة اهتمام ترتبط بملفات داخلية، ما لم يكن لما ورد في صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية تأثير في توجهات ترامب واهتماماته، إذ يبدو أن الضم نفسه بات مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بموقف الإنجيليين من الانتخابات الأميركية. وتقول الصحيفة إنهم «يضاعفون ضغوطهم على ترامب لدفع مخطط الضم قدماً»، ومنهم القيادي الإنجيلي مايك إيفانز، الذي نقلت عنه قوله: «تصويتنا هو الذي يحسم الانتخابات الرئاسية... وهو ضروري، ولا يمكن الحسم من دوننا. نحن مئة في المئة مع فرض السيادة (الإسرائيلية في الضفة). دعمنا لم يبدأ بترامب، بل مع الكتاب المقدس، فنحن نؤمن بأن الله قرر فرض السيادة قبل آلاف السنين، وهو ما بلّغ به أنبياء اليهود».

في السياق برزت تسريبات مصدر أميركي رفيع المستوى إلى صحيفة "جيروزاليم بوست". يقول: «تتطلع الولايات المتحدة إلى استمرار المحادثات مع إسرائيل حول خطط تطبيق السيادة على 30% من الضفة. الأول من تموز لم يكن موعداً نهائياً لدى البيت الأبيض، كما لا نعتقد أنه لم يكن موعداً نهائياً لدى إسرائيل. سنواصل حوارنا مع شركائنا الإسرائيليين لتنفيذ رؤية السلام في الشرق الأوسط». كما وصف المصدر المحادثات بـــ«الدقيقة جداً»، حتى وإن لم يتوصل الجانبان إلى قرارات حاسمة. فالحسم جاء باتجاه التأجيل، على أن يصار إلى بحث لاحق، لكن يتعذر من الآن تحديد نتيجته. في المحصلة، منع صاحب القرار الأميركي الضم في موعده. بل كان بإمكانه قبول ضم محدود ورمزي، وهو ما جرى التلميح إليه أميركياً في الأسبوعين الماضيين، لكن الضم الجزئي ـــــ الرمزي كان سيضر بموقف رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، أكثر من التأجيل. المعنى أن نتنياهو قرر رفض الضم الرمزي ليواصل محادثاته مع الأميركيين والاستحصال على تصديقهم على ضم «دسم» يوظفه، إضافة إلى رؤيته المسيحانية في سلب الأرض الفلسطينية، في تجاذبات الساحة الداخلية.

بنيامين نتنياهو من جهته أوضح أن الخرائط التي تم تحضيرها بالتنسيق مع واشنطن تشمل ضم جميع المناطق في غور الأردن وشمالي البحر الميت وجميع المستوطنات، ويستغل المستوطنون وسلطات الاحتلال حالة الطوارئ القائمة في المناطق الفلسطينية، والتي يلتزم فيها السكان منازلهم، للوقاية من فيروس كورونا، ليصعدوا هجماتهم الممنهجة ضد الأراضي الفلسطينية، التي وضعت سابقا ضمن مخططاتهم الهادفة للسيطرة عليها، وتحويلها لتكون جزءا من المستوطنات، وذلك في الوقت الذي تتجه فيه أحزاب إسرائيل التي تنوي تشكيل الحكومة الجديدة، لتنفيذ مخطط ضم المستوطنات ومنطقة الأغوار، بدعم من الإدارة الأمريكية.

وفي تقرير أصدرته منظمة «بيتسيلم» الحقوقية الإسرائيلية، ذكرت أنه في أوج وباء «كورونا» والعمل على محاربته، ارتفعت بشكل حاد أعمال عنف المستوطنين ضد السكان الفلسطينيين ومنازلهم، ويؤكد التقرير أنه في حين أن ملايين البشر في إسرائيل والضفّة الغربيّة يلتزمون منازلهم، «يتواصل عُنف المستوطنين برعاية الدولة»، ويشير التقرير إلى أن المستوطنين «يهاجمون الرعاة في المراعي ويغيرون على القرى الفلسطينيّة ويعتدون على السكان ويُتلفون

ممتلكاتهم». وتوشك واشنطن وتل أبيب، حسب رونين بيرتس مدير عام ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية، على الاتفاق بشكل نهائي على خريطة المناطق في الضفة الغربية التي سيتم ضمها إلى إسرائيل. ويواصل الفريق الأمريكي الإسرائيلي الذي يقوده السفير الأمريكي ديفيد فريدمان ووزير السياحة الإسرائيلي يريف ليفين، العمل في هذه الأيام من أجل إنجاز الاتفاق. ان إجراءات عملية الضم تشكل جريمة حرب واعتداء سافرا على الحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني، ويعد فاضحا لاتفاقية وادي عربه الموقعة مع الأردن، واستغلال حكومة الاحتلال الإسرائيلي انشغال الحكومة الفلسطينية بمحاربة تفشي كورونا والاحتياجات التي تتطلبها في ظل انعدام الموارد المالية وشحها وضمن عملية التفاهمات المالية لتقديم نصف مليار من ضريبة المقاصة لتمرير مخطط الضم مما يتطلب التحرك على كافة المستويات لمواجهة وإفشال المخطط الأمريكي الإسرائيلي لعملية الضم. وما يرد في الإعلام العبري يتوافق مع ذلك؛ فطبقاً للتقارير المنشورة في صحيفة «معاريف»، من المتوقع في الفترة المقبلة أن تنسق تل أبيب وواشنطن قرارهما بشأن «أين ومتى تفرض إسرائيل سيادتها في الضفة»، علماً بأن مروحة احتمالات ما زالت واردة تحت سقف الضم نفسه الذي بات من المتعذر إلغاء مساره بالمطلق. مع ذلك، يبقى الالتباس سيد الموقف، والمعطيات البارزة في الإعلام العبري في سياقات الضم ومخاضه تثير أسئلة من دون إجابات كاملة. ومن بينها أنه لم يرد إلى الخارجية الإسرائيلية عن خطة الضم شيء، بل هي خارج مداولاتها من ناحية فعلية، المقتصرة على نتنياهو والوفد الأميركي. حتى وزير الخارجية، غابي اشكنازي، قال أمس إنه لا يعرف ما هي خطة الضم وما ستكون عليه. اللافت أن «الخارجية» هي المسؤولة عن إعداد الخطط وتوزيع المهمات لتسويق الضم خارجياً باتجاه قبوله أو الحد من معارضته. وهذا المطلب مهم جداً لتل أبيب، إذ إن «التصديق» الأميركي لا يكفي وحده لمنع التبعات السلبية خارجياً، وهو ما على إسرائيل أن تحول دونه. كما قال نائب المدير العام للوزارة، نعوم كاتس، (صحيفة «هآرتس»): إن مكتبه لا يعرف كيف يستعد لمسألة ضم لا يعرف عنها شيئاً، مضيفاً: «لا أعرف كيف أجيب عن أسئلة دولية ترد إلينا عن خطة الضم، خاصة أننا لا نعرف سيناريواتها».

2 – أوسلو أم الخطايا:

بعد جولات من المفاوضات السرية، التي عقدت في مدينة أوسلو النرويجية بين ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، توصل الطرفان إلى اتفاق أوسلو (إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية)، الذي جرى توقيعه رسميًا في واشنطن بتاريخ 13/9/1993، ونصّ على "إنهاء عقود من النزاع والمواجهة" بين الطرفين، وإقامة "سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية على أجزاء من إقليم الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338". وبموجب رسائل الاعتراف المتبادل ما بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، اعترفت المنظمة "بحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن"، وألزمت نفسها بحل كل القضايا الأساسية عبر المفاوضات، وأدانت استخدام "الإرهاب" وأعمال العنف الأخرى، ووافقت على شطب بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود، أو تتعارض مع الالتزامات الواردة في خطاب الاعتراف. في المقابل، اعترفت حكومة إسرائيل بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، والتزمت ببدء المفاوضات معها في إطار عملية "السلام" في الشرق الأوسط.

شّكَّلَ توقيع اتفاق أوسلو وتبادل رسائل الاعتراف فرصة نادرة لإسرائيل، طالما سعت لأجلها، وهي اعتراف منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود، وتقديمها تنازلات جوهرية، من دون أن يقابل ذلك باعتراف إسرائيلي بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، أو الحصول على ضمانات بأن تؤدي المفاوضات إلى تلبية الحقوق التي تكفلها قرارات الشرعية الدولية، وبخاصة حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على حدود 1967.

استغلت إسرائيل الحالة الناشئة عن توقيع اتفاقية أوسلو وإقامة سلطة الحكم الإداري الذاتي الفلسطينية العام 1994 كغطاء لتمرير مخططها، الذي يقوم على خلق وقائع تمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيًا على أراضي الضفة والقطاع، عبر منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات والقوانين الهادفة إلى فرض نظام سيطرة أمنية، وتقطيع أوصال الضفة المحتلة

وتحويلها إلى معازل منفصلة للفلسطينيين، وفصل القطاع، وتهويد القدس، ومصادرة الأراضي، والتوسع الاستيطاني، على طريق الضم الكلي للضفة، أو لأجزاء كبيرة منها، حيث وصل عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة، بحلول العام 2018، إلى 198 مستوطنة، بالإضافة إلى 220 بؤرة استيطانية، يسكنها 824 ألف مستوطن، 318 ألفاً منهم في القدس المحتلة. كما أفشلت إسرائيل عملية المفاوضات، نتيجة تعنّتها وعدم التزامها بتطبيق الاتفاقات الموقعة، ورفضها وقف الاستيطان أو اعتماد مرجعية قرارات الأمم المتحدة للمفاوضات، إضافة إلى مطالبتها القيادة الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية" كشرط للعودة إلى المفاوضات، وإمعانها في تهويد القدس الشرقية وبناء جدار الفصل العنصري وحصار قطاع غزة، فضلًا عن سن "قانون القدس" و"قانون القومية"، وغيرهما من القوانين العنصرية.

بعد وصول ترامب إلى سدة الحكم في تشرين الثاني 2016، تحولت الإدارة الأميركية من أداء دور الوسيط غير النزيه لعملية السلام إلى شريك كامل لدولة الاحتلال الإسرائيلي في سعيها لتصفية القضية الفلسطينية، وترجمت ذلك عبر اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، وقطع المساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، إضافة إلى وقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" في إطار مخطط لتصفيتها وإلغاء صفة اللاجئ الفلسطيني.

إزاء ذلك، صدرت مواقف من أوساط القيادة الفلسطينية تقر بخطأ الاعتراف بإسرائيل دون تحديد حدودها، ودون أن يقترن ذلك باعتراف إسرائيلي بالدولة الفلسطينية على حدود 1967. فقد أشار صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنمفيذية لمنظمة التحرير، إلى أن القيادة الفلسطينية طلبت، في مفاوضات أوسلو، اعترافًا إسرائيليًا بالدولة الفلسطينية ولكن الجانب الإسرائيلي رفض، وكان الخطأ الأساسي. وأضاف بعد فوات الاوان: "الآن لا بد من تعليق الاعتراف بإسرائيل إلى حين الاعتراف بالدولة الفلسطينية كما جاء في قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير".

3- من الذي يؤيد ضم الضفة الغربية؟

لم يتّضح الأمر تماما بعد، لكن ازدادت أعداد الإسرائيليين الذي يطالبون بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وخاصة من أتباع التيارات القومية والدينية المتطرفة. في مطلع شهر شباط 2019، وقّع وزراء في حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الحالية مع ثلث نواب الكنيست (38 من بين 120 نائبا) على عريضة موسعة تطالب بضم الضفة الغربية أو «يهودا والسامرة» بحسب تعبيرهم، إلى إسرائيل. وأطلقت منظمات مؤيدة للمستوطنين هذه الوثيقة وهي تسعى بذلك إلى إعادة إطلاق مشروع قديم وإحيائه من جديد إذ إنه يعود إلى فترة رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين. ويرمي هذا المشروع القديم الجديد إلى جلب أكثر من مليوني مستوطن إلى الأراضي الفلسطينية. وقد حصل دعاة هذا المشروع الاستيطاني على دعم الأغلبية الساحقة من الشخصيات البارزة في حزب الليكود الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو.

جاء في هذه العريضة ما يلي: «ألتزم من خلال هذه العريضة بالوفاء الدائم لأرض إسرائيل وبعدم التنازل ولو عن شبر واحد من إرث أجدادنا والتشجيع على شراء الأراضي في يهودا والسامرة. ألتزم بالعمل على إلغاء حل الدولتين للشعبين وتعويضها بالعبارة الجميلة: أرض إسرائيل: دولة لشعب» – علما أن هذه الأطراف تعتبر أن هذه الوثيقة تمثل اختبارا على مدى الولاء الآيديولوجي والأخلاقي.

صحيح أن التوقيع على مثل هذه العريضة بشكل فردي ليس له قيمة عملية على أرض الواقع، غير ان أهمية هذه العريضة تتجلى في كونها تعكس ذهنية متطرفة معينة في جانب كبير من الطبقة السياسية الإسرائيلية. وفي هذا السياق يتجنب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إبداء دعمه العملي لمثل هذا النهج غير أنه باعتباره زعيما لحزب الليكود فهو يعرف بخبثه السياسي كما أنه يدير مثل هذه التحركات من وراء الكواليس. وفي السياق قال الكاتب الصحفي شلومو إيلدار بلغة ساخرة: «إن هذا الصمت يضع بنيامين نتنياهو في أقصى يسار حزب الليكود فيما يتعلق بالصراع بين إسرائيل والفلسطينيين». ويعتبر الوزيران في اليمين الجديد نافتالي بينيت وآيليت شاكيد النجمان الصاعدان في التيار اليميني المتطرف، وهما قد وضعا خطة خاصة بهما ترمي إلى ضم المنطقة «ج» ومنح سكانها البالغ عددهم 100 ألف فلسطيني الجنسية الإسرائيلية. والتحالف الذي يجمع بنيامين نتنياهو

مع اليمين المتطرف هيكلي بالدرجة الأولى. وفي السياق يقول المؤرخ الفرنسي جون بيير فيليو، مؤلف كتاب عن بنيامين نتنياهو إن رئيس الوزراء الإسرائيلي يريد تكثيف سياسات فرض الأمر الواقع بدل تأييد مثل هذه المبادرات المكشوفة التي تنادي بضم الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل بشكل استعراضي.

في االمقابل تتزايد الأصوات الإسرائيلية الصادرة عن عدد من كبار الجنرالات السابقين، من كبار قادة المنظومتين العسكرية والأمنية، التي ترى أن أي قرار بضم الضفة الغربية يشكل خطرًا على مصير الإسرائيليين، وربما لا تقوى (إسرائيل) على مواجهة تبعات مثل هذه الخطوة، رغم أن مؤيدي الضم لا يلقون بالًا لما قد يحدث في اليوم التالي لتحقيق رغباتهم، مع أن أسئلة عديدة ما زالت مطروحة ليس لها جواب حتى الآن. والعديد من الجنرالات الإسرائيليين يعتقدون أن نتائج أي عملية ضم، سواء كانت كلية أو جزئية، سوف تستجلب ردود فعل لن تقوى (إسرائيل) على مواجهتها، أو التعاطي معها، لا سيما وأن أضرار الضم ستكون مثل أحجار الدومينو، التي ستشكل خطورة على أمن الدولة، واقتصادها، وعلاقتها مع جيرانها من الدول العربية. كما أن عدم استماع صناع القرار في (إسرائيل) لتوصيات أصحاب الخبرة في توقع التبعات المتوقعة على خطوة الضم، يشكل فقدانًا للمسؤولية، لأن هؤلاء الخبراء يتحدثون عن أن إعادة السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين، سيكلف الموازنة الإسرائيلية قرابة 52 مليار شيكل، كل ذلك بسبب مغامرات الضم.

القناعات العسكرية الإسرائيلية تحذر من اندفاع الساسة الإسرائيليين لضم غور الأردن، فأي خطوة من هذا القبيل، سيكون لها تأثيرات بعيدة المدى، ومن شأنها أن تسمم الوضع القائم، بزعم أن إبقاء غور الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية، يشكل جبهة استراتيجية لـــ(إسرائيل)، رغم أنها خطوة ستكون خطيرة جدًّا على مستوى المنطقة.

إن ضم (إسرائيل) لـــ20% من مساحة الضفة الغربية، وهي التجمعات الاستيطانية وغور الأردن، سيعمل على إيصال العلاقات مع السلطة الفلسطينية لمزيد من التطرف، وربما تصل الأمور إلى حدّ انهيارها، وقد تصل (إسرائيل) إلى مرحلة السيطرة العسكرية الكاملة على الضفة الغربية، ذات 2.6 مليون نسمة، بما يتعارض مع مصالح (إسرائيل)، في حين أن الملك عبد الله الثاني لن يستطيع الوقوف صامتًا إزاء أي خطوة أحادية الجانب. مع أن هناك تقديرات تفيد بأن

الإعلان الإسرائيلي عن ضم غور الأردن ليس سوى لعبة لاستعراض القوى الحزبية، وبمنزلة رسالة للداخل الإسرائيلي بأن موضوع الغور ما زال مدرجًا على الأجندة السياسية الحزبية، ولذلك فإن فكرة ضم ثلث الضفة الغربية تعود للظهور مجددًا عند بدء الحديث عن العملية الانتخابية، ثم ما تلبث أن تتراجع عقب الانتهاء من الانتخابات.

إن الدعوة الإسرائيلية لضم غور الأردن تشكل تعبيرًا عن عدم الرغبة بالتوصل لاتفاق سياسي مع الفلسطينيين، بل إدارة الصراع فقط، لأن الضم يعرض اتفاقات التسوية مع الأردن ومصر للخطر، فضلًا عن التحذير من وقف السلطة الفلسطينية للتنسيق الأمني، ما يعني أن نتنياهو يخوض لعبة محظورًا عليه دخولها.

وفي السياق نفسه لا تعتبر إدارة ترامب استثناء، من حيث المبدأ، في سياق الانحياز والتواطؤ الأميركي العام لصالح الدولة العبرية، وإنما هي ورثته وعزّزته، ومضت فيه إلى مدى أبعد وأكثر فجاجة ولؤماً. أما الاستثناء الحقيقي الذي تمثله هنا، فيمكن تلخيصه في أنها أول إدارة تقبل أن تكون مجرّد قناة يمرّر اليمين الصهيوني الإسرائيلي المتطرّف قناعاته الإيديولوجية وأجندته السياسية عبرها. بمعنى أننا لا نتحدّث عن تطابقٍ، فحسب، بين هذه الإدارة وحكومة نتنياهو اليمينية، بل المقصود هنا أن إدارة ترامب، عملياً، اختزلت دورها في أنها رجع الصدى لتلك القناعات الإيديولوجية والأجندة السياسية لليمين الصهيوني الإسرائيلي المتطرّف، وتعمل على فرضها على الفلسطينيين والعالم نيابة عنه. وما كان هذا كله ليتم، لولا وجود ثلاث شخصيات صهيونية أميركية متطرّفة تحيط بترامب، المعروف بمحدودية الأفق، وانعدام الخبرة السياسية، والعجز عن فهم القضايا المركّبة والمعقدة: صهره ومستشاره، جاريد كوشنر، ومبعوث إدارته السابق إلى منطقة الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، وسفيره الحالي في القدس المحتلة، ديفيد فريدمان. لا يتسع المجال هنا للاستطراد في خلفية كل واحد من هؤلاء، ويكفي هنا التذكير بالخطة البغيضة الكارثية التي صاغوها مطلع هذا العام لتصفية القضية الفلسطينية، تحت عنوان: "السلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي"، والمشهورة إعلامياً بـــ"صفقة القرن".

4 – حكومة نتنياهو الخامسة والضم:

بعد نحو 500 يوم من العقدة السياسية وثلاث جولات انتخابية تم بتاريخ (20/4/2020) توقيع اتفاقية تأليف حكومة وحدة بين حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو وحزب "أزرق أبيض" برئاسة بني غانتس. وقالت مصادر في الليكود إن أهم ما في اتفاقية تأليف الحكومة هو أن فرض "السيادة الإسرائيليّة" على مناطق في الضفة الغربية المحتلة سيكون بدءاً من الأول من تموز 2020 . وكتب غانتس في حسابه على "تويتر" فور التوقيع: "منعنا انتخابات رابعة. سنحافظ على الديمقراطيّة. سنحارب كورونا. هناك حكومة طوارئ وطنيّة". وبموجب الاتفاقية المبرمة بين الطرفين يُسمح لغانتس بمعارضة خطوة ضم الأراضي المحتلة لكن نتنياهو يمكنه تطبيقها على الرغم من المعارضة. ويحصل الضم بحسب تفاهم مع الولايات المتحدة على الأراضي المتفق عليها مسبقا، ومن ثم يطرحها نتنياهو على الحكومة للموافقة، وبعدها يطرحها على الكنيست بعد التشاور مع غانتس. وتعهد نتنياهو أثناء المفاوضات المكثفة مع غانتس بفرض "السيادة الإسرائيلية" على غور الأردن في الضفة الغربية وشمال البحر الميت. وأوضح نتنياهو أنه ينوي ضم مستوطنات تشكل 90% من غور الأردن، من دون القرى أو المدن العربية مثل أريحا.

وقال الليكود و"أزرق أبيض" في بيان مشترك بعد توقيع الاتفاقية إن الحكومة والمجلس السياسي– الأمني الوزاري المصغّر (الكابينيت) سيكونان متكافئين. وبحسب البيان، تقرّر إنشاء "كابينيت كورونا" بقيادة مشتركة بين نتنياهو وغانتس، سيكون مسؤولاً عن معالجة الجائحة بمشاركة الوزراء المعنيين والمختصّين.

ومن المقرّر أن يتمّ التناوب في تشرين الأول 2021. وجاء في نص الاتفاقية أنه "في حال قرّر أحد الطرفين حلّ الكنيست أو عدم التصويت لصالح الميزانيّة، فإنّ رئيس القائمة المنافسة يشغل رئاسة الحكومة فوراً" على أن تكون الانتخابات بعد حلّ الكنيست بنصف عام.

رغم أن الاتفاقية التي تمتد على 14 صفحة باللغة العبرية، شملت تفاصيل كثيرة وفي غاية من التعقيدات القانونية، فإن الشأن السياسي الوحيد الذي ورد في الاتفاقية، هو فرض ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة، وحلّ تقريبا في نهاية الاتفاقية، في البندين

المترابطين 28 و29. فقد نصّ البند 28 على أن "رئيس الحكومة، ورئيس الحكومة البديل، يعملان سوية، وبالتنسيق، من أجل الدفع باتفاقيات سلام، مع كل جيراننا، والدفع نحو تعاون إقليمي، بمجالات اقتصادية متنوعة، وبمجال الكورونا". و"في كل ما يتعلق بتصريح الرئيس ترامب ("صفقة القرن")، فإن رئيس الحكومة ورئيس الحكومة البديل، يعملان بالتوافق الكامل مع الولايات المتحدة الأميركية، بما في ذلك مسألة الخرائط، أمام الأميركان والمجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع، وكل هذا في إطار السعي للحفاظ على المصالح الأمنية والاستراتيجية لدولة إسرائيل، بما في ذلك، الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، والحفاظ على اتفاقيات السلام (القائمة) والسعي لاتفاقيات سلام مستقبلية".

وحسبما ورد في وسائل إعلام إسرائيلية، فإن الفقرة الثانية في البند 28 وردت بطلب من بيني غانتس، وأن القصد منها وضع ضوابط لمسألة ضم منطقة الغور، بشكل يمنع غضبا أردنيا، قد يؤدي إلى قطع العلاقات، أي حسبما ورد فالمقصود هو عدم ضم غور الأردن بالذات، إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق إقليمي أيضا، عدا الاتفاق مع الولايات المتحدة، ولكن هذه تحليلات الصحافة الإسرائيلية، وليس واضحا، حتى الآن، ماذا سيكون بشأن منطقة غور الأردن، التي هي 30% من مساحة الضفة. القصد من البند 29، في البداية، أن البنود المذكورة، تتحدث عن حكومة طوارئ مهمتها معالجة أزمة كورونا، والأزمة الاقتصادية الناشئة منها. ومن دون أن يُذكر، فإن مسألة الضم ليست بحاجة إلى موافقة بيني غانتس وحزبه، لأن الحديث عن "إرادة رئيس الحكومة". كذلك، بموجب القانون فإن مسألة ضم أي منطقة لما يسمى "السيادة الإسرائيلية" تكفي بقرار حكومي، ولكن حينما تم فرض "السيادة" على القدس المحتلة، ولاحقا على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، جرى عرض القرارين على الكنيست، وحصلا على أغلبية، علما أن القانون بشأن الانسحاب من "مناطق تحت السيادة"، تلزم بقرار كنيست، يوافق عليه لا أقل من 80 عضو كنيست، وإذا وجدت أغلبية عادية يتم عرض الانسحاب على استفتاء عام. إلا أن هذا القانون من الممكن إلغاؤه بأغلبية 61نائبا وأكثر، لكونه قانون أساس، حسبما ورد في نص القانون إياه، الذي عُرف بـــ "قانون الاستفتاء العام". كذلك فإن هذا البند (29) يهدف إلى أن يكون قانون الضم من خلال كتلة الليكود، وليس كتل أخرى في الائتلاف الحكومي، وهذا نوع من التنافس الحزبي.

5 – هل يفي نتنياهو بالضم:

السؤال الكبير المطروح حالياً هو :هل يفي رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بما وعد به، ويضم ثلث الضفة الغربية المحتلة؟

الإشارات الواردة من تل أبيب تشير إلى الشيء ونقيضه، مع حديث واسع عن إمكان التأجيل، ومحادثات تقودها الإدارة الأميركية لتحقيق الضم من دون أي تداعيات تؤثر سلباً في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، في تشرين الثاني المقبل. وبناءً على توجهات واشنطن لتحقيق غالبية إسرائيلية واسعة لعملية الضم، شارك السفير الاميركي لدى تل أبيب، ديفيد فريدمان، في اجتماع ضم نتنياهو ووزير الأمن بيني غانتس، إضافة إلى وزير الخارجية غابي أشكنازي ورئيس الكنيست ياريف ليفين، لمناقشة خطة الضم (وفق صحيفة «جيروزاليم بوست»). مصدر أميركي كشف خلاصة موقف واشنطن من الخطة لجهة توقيتها ومستوى الإجماع الإسرائيلي إزاءها وكذلك طريقة إقرارها قانونياً وأسلوب تنفيذها، ما يوحي أن الولايات المتحدة هي التي تقرر أولاً، يتبعها الإسرائيليون، في كل ما يتعلق بالضم، بما يشمل من تجب عليه الموافقة ومن يسمح له بالامتناع أو الرفض.

وفق المصدر الأميركي، موافقة غانتس ضرورية، وعليه أن يكون جزءاً لا يتجزّأ من الموافقين على الخطة إن أرادت المؤسسة السياسية أن توافق الإدارة الأميركية عليها. وكما يشير المصدر، تسعى الولايات المتحدة إلى الابتعاد عن مسار الموافقة القانونية عبر الكنيست والاكتفاء بموافقة الحكومة، إذ «يمكن من ناحية القانون فرض السيادة على أراضي الانتداب البريطاني بقرار يصدر عن مجلس الوزراء، وهو مسار مفضّل»، ومن شأنه تعطيل إقرار الضم طبقاً لقانون يصدر عن الكنيست بغالبية عادية لكن «مصحوباً بفوضى وخطابات معارضة لا تعبر عن إجماع». على هذه الخلفية، تسعى الإدارة الأميركية إلى إقرار الضم سريعاً «بلا ضجة سياسية في إسرائيل»، ما من شأنه إفادة الرئيس دونالد ترامب في سباقه للفوز بولاية رئاسية ثانية، ومن دون تداعيات سلبية عليه. وهذا يدفع واشنطن إلى الضغط باتجاهين: إقرار الخطة في الحكومة الإسرائيلية عبر موافقة غانتس وحزبه، «أزرق أبيض» إضافة إلى إقرارها في موعدها المقرّر أو ما يقرب منه، الأول من

الشهر المقبل، وثانياً الابتعاد قدر الإمكان عن موعد الانتخابات الأميركية لاحتمال أن تتسبب الخطة في ردود سلبية في الساحة الإقليمية.

ما ورد في الصحيفة يفسر تسريبات أخرى وردت في الإعلام العبري (صحيفة «يسرائيل هيوم» – اسرائيل اليوم) عن توجه لدى غانتس لزيارة الأردن على خلفية خطة الضم، إذ إنه معنيّ وفقاً لموقفه المعلن بضرورة تنسيق الخطوة إقليمياً، وتحديداً مع الجانب الأردني، ما يعني ضرورة معاينة موقف عمان بعيداً عن موقفها العلني «الذي يشمل أغراضاً دعائية»، وقد لا يعبر عن موقف المملكة الفعلي. ومن المعروف أن موقفَي غانتس واشكنازي غير واضحين رسمياً من الخطة، وإن كانا لا يعارضانها بذاتها، لكنهما يعلقان موافقتهما على موقف واشنطن، وكذلك ألا يؤدي إلى تداعيات إقليمية سلبية من شركاء إسرائيل في الإقليم. وفي تقرير «يسرائيل هيوم» تأكيد على أن موعد زيارة غانتس سيكون خلال الفترة المقبلة، من دون الإشارة إلى موعد محدد، ما يفسح المجال أمام الأسئلة، ومنها هل الزيارة قبل أو بعد الضم، وهل هي زيارة استكشاف موقف، أو تبريرية لواقع الضم بعد اتخاذه؟

في غضون ذلك، ذكرت صحيفة «معاريف» أن المؤسسة الأمنية تستعد لتصعيد أمني واسع النطاق في الضفة نتيجة أي توتر سياسي يعقب إقرار خطة الضم المقبل. ووفقاً لمصادر عسكرية نقلت عنها الصحيفة، لا تملك المؤسسة الأمنية معلومات استخبارية ملموسة عن تصعيد مقبل، لكنها تقدر «احتمالات معقولة جداً لتصعيد ميداني... في ما يتعلق بالجيش الإسرائيلي، يحتلّ التأهب في الميدان لاحتمال التصعيد رأس سلم الأولويات لدى الأركان العامة، لكن ذلك لا ينعكس قرارات تتعلق بزيادة التعزيزات واستدعاء قوات احتياط لإخضاعها لتدريبات مسبقة». وربطاً بتشوّش الموقف السياسي في تل أبيب، والتدخل الأميركي الضاغط لفرض شروط محددة نقيضة لما كان يُخطط له بتمرير الضم عبر قانون في الكنيست بغالبية بسيطة، ذكرت «معاريف» أن الجيش الذي يؤكد الاستعداد لمواجهة احتمالات تصعيد في الضفة «لا يعلم إلى الآن أي شيء عن القرارات المتوقّع أن تقرها المؤسسة السياسية في كل ما يتعلق بالضم ومداه وحدوده»، علماً أن ثلاثة أسابيع فقط تفصل الميدان وتداعياته عن الموعد المعيّن من نتنياهو.

6 – ألغام في طريق الضم:

تطرق الكاتب الإسرائيلي يارون أبرهام، إلى العقبات التي تواجه الحكومة الإسرائيلية الجديدة، والتي ستؤدي إلى إنهاء عملها في وقت أقرب مما هو متوقع. وقال أبرهام، في مقال له على موقع القناة 12 العبرية، إن أزمة فيروس كورونا، وخطة ضم غور الأردن وأجزاء من الضفة الغربية، والمحاكمة الوشيكة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، تشكل ألغامًا تعترض طريق الحكومة ونقاط ضعف تهددها، وهي كالتالي:

اللغم الأول: الضم وتطبيق السيادة

إدارة ترامب كانت قد أبدت تحفظاتها على عملية الضم، والأردن يهدد بأن ذلك سيؤثر على اتفاقية السلام. لكن نتنياهو إذا كان يريد أن يقطع كل الطريق تجاه الضم فيمكنه فقط فعل ذلك من خلال عرض القضية للتصويت في الحكومة والكنيست. ويبدو أن هذا هو أول شيء يمكن أن يسبب صدامًا بينه وبين غانتس وأشكنازي.

اللغم الثاني: الميزانية

كما هو الحال مع أي حكومة، فإن أحد الألغام الرئيسة أمام الحكومة القادمة هي الميزانية. لكن هذه المرة الحديث يدور عن لغم حقيقي، بالنظر إلى الآثار المترتبة على مكافحة فيروس كورونا والحاجة إلى خفض ميزانيات الوزارات لتغطية العجز. على سبيل المثال، كيف سيستجيب غانتس لمطلب محتمل من وزير المالية الإسرائيلي المنتظر كاتس بخفض ميزانية الجيش، أو على الأقل عدم إضافة المليارات لها كما يحدث كل عام وعام؟.

اللغم الثالث: الموقف من المنظومة القضائية

هذا اللغم سيرافق الحكومة طوال هذه الفترة، وخاصة في الفترة القريبة على خلفية محاكمة رئيس الوزراء نتنياهو، والتي من المتوقع أن تبدأ قريباً. والسؤال الذي يجب طرحه هو ماذا سيكون موقف الحكومة من المنظومة القضائية، وماذا سيفعلون، على سبيل المثال، في حزب "كاحول لفان" – ازرق ابيض، عندما يهاجمون في الليكود القاضي ماندلبليت أو المحاكم؟ والسؤال صحيح ليس

فقط بالنسبة للتصريحات، ولكن أيضًا للقرارات – كيف سيتم التوصل إلى اتفاقات بشأن تعيين مدعٍ عام أو تعيين مستشار قانوني للحكومة من المفترض أن يتم في شباط 2021؟.

اللغم الرابع: شكل عمل الحكومة

كل الآلية التي ستعمل عليها الحكومة قد تؤدي إلى الشلل. أي تشريع سيكون فقط بالتوافق، ويجب على الائتلاف بأكمله معارضة أي مشروع قانون لم يتم تمريره من قبل اقتراح اللجنة الوزارية للتشريعات. فقط تخيل أن يصوت حزب "كاحول لفان" ضد مشاريع القوانين لصالح مجتمع المثليين الذي سيطرحه حزب يش عتيد (يوجد مستقبل)، أو أن يصوت حزب الليكود ضد مشاريع القوانين لصالح الاستيطان التي يقترحونها في حزب يمينا.

اللغم الخامس: التناوب

وهذا هو أكبر لغم سيواجه الحكومة : فعلى سبيل المثال، هل ستتدخل المحكمة العليا في قضية رئيس الوزراء البديل، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف ستتدخل ومتى ستبت في الأمر. وإذا تدخلت في العام المقبل وقررت إلغاء هذا التعريف، فستجري انتخابات أخرى، وكل ذلك بافتراض أن التناوب قد تم بالفعل. علينا أن نتذكر أن هناك أشخاصًا في المنظومة السياسية لا يزالون يشكون في ذلك.

7 – موقف المؤسسة الأمنية:

لقد مضى الأول من تموز من دون صدور قرار ضم إسرائيلي لأراضٍ في الضفة الغربية المحتلة. لا ضماً كاملاً ولا جزئياً، بل لا إشارات دالة على وجهة الأمور، أو من شأنها تبديد اللايقين الذي اكتنف خطة الضم في الأسابيع الماضية. وبالطبع، لا يعني ذلك أنه لا قرار إسرائيلياً سيصدر قريباً أو بعيداً، وإن كان مسار الضم نفسه ما زال ملتبساً، وتحوطه تساؤلات في أكثر من اتجاه.

من جهة أخرى، لا يبدو أن المؤسسة الأمنية متحمّسة للضم، وإن كانت تعلن بين حين وآخر الجاهزية لمواجهة تبعاته، سواء في الضفة أم غزة، وكذلك خارجهما. و«برودة» الجيش الإسرائيلي

مردّها إلى جملة اعتبارات تتعلق بأنه لا أولوية للضم من ناحية أمنية، خاصة أنها تستنزف وتشغل الجيش عن تهديدات هي أعلى مستوى وأكثر إلحاحاً في الجبهة الشمالية الموسعة من بيروت إلى طهران وما بينهما. فالانشغال في موقف دفاعي في فلسطين المحتلة نفسها يقلص الجاهزية أمام الموقف الدفاعي ـــــ الهجومي في الشمال، وهو ما بات أكثر معقولية وترجيحاً بعد تهديدات المقاومة في غزة ورسائلها الصاروخية لأكثر من مئة كيلومتر باتجاه بحر غزة. أكثر من ذلك، يعمل الجيش، كما يقول، على تحقيق جاهزية لمواجهة خطة ضم لم يضعه مسؤولوه في المؤسسة السياسية في صورتها، حتى في عمومياتها، كما أنه ليس شريكاً في بلورتها، علماً بأن كلمته وتقديراتها كلمة فصل لا يمكن استبعادها. مع ذلك، نقلت إذاعة جيش الاحتلال عن وزير الاستخبارات، إيلي كوهين، قوله أمس، إن ضم المستوطنات لن يتم هذا الشهر، لافتاً إلى أن الفرصة الأخيرة لتنفيذ ذلك ستكون خلال أيلول المقبل. وقال كوهين: «الشرط الأميركي كان منذ البداية حول توقيت الضم الذي نص على عدم طرح المسألة للتصويت قبل الأول من تموز، لكنه لم يكن يوماً مقدساً للضم الفعلي... نافذة الفرص المتعلقة بالضم ستغلق بعد ايلول مع ذهاب الولايات المتحدة نحو انتخابات رئاسية جديدة قد تطيح دونالد ترامب، الداعم الأكبر لضم المستوطنات». كذلك، اتضح أن «المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية» (الكابينت) لم يناقش القضية بتعمق حتى الآن. ونقلت «هآرتس» عن رئيس قسم الاستخبارات في «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي، راني بيليد، أنه في الأيام المقبلة ستناقش مسألة الضم في الكابينت، معرباً عن أمله في أن تستهلك المسألة جلسة واحدة لا جلسات متعددة. ومن أهم ما قاله بيليد أن المؤسسة السياسية «لم تحسم أمرها بعد من الضم». وربما هذا هو الخبر اليقين الذي ورد من تل أبيب. وفي المحصلة أن ما قبل الأول من تموز هو تماماً كما بعده، والكل، بمن فيهم نتنياهو، رغم كل السجالات والمناكفات في إسرائيل، ينتظرون القرار الأميركي ليتحدد الضم شكلاً ومضموناً وتوقيتاً.

8 – موقف معسكر الوسط– يسار:

تساءل الكاتب جدعون ليفي في صحيفة هآرتس يقول : مم يخاف معسكر الوسط – يسار في إسرائيل عندما يجري الحديث عن الضم؟ ولماذا يبدو الاتحاد الأوروبي ودول أخرى مصدومين

إزاء هذه التطورات التي تقترب؟ ويجيب : لقد طرح الضم دائماً باعتباره أصل كل الكوارث، لكن يجب ألا نخافه، بل علينا أن نقول له "نعم". هو يبدو كأنه المخرج الوحيد من الطريق المسدود، والهزة الوحيدة التي يمكنها إنهاء الوضع الراهن الذي يتسبب باليأس الذي وصلنا إليه، بأنه لا يمكن أن يقود إلى أي مكان جيد. فالضم هو إذاً جائزة غير محتملة للمحتل وعقاب مثير للغضب لمن تم احتلاله. هو يشرعن الجرائم الخطيرة وينهي الأحلام العادلة، وبديله هو الأسوأ، وسيخلد وضعاً ظالماً، هذا الوضع جرى تخليده وسينشئ واقع أبرتهايد، وهذا الواقع موجود منذ فترة طويلة. ولكن الضم سيضع نهاية للأكاذيب ويجبرنا جميعاً على النظر مباشرة إلى الحقيقة. والحقيقة هي أن الاحتلال موجود هنا كي يبقى، لم يكن له في أي يوم ولو للحظة نوايا أخرى؛ لقد سبق وخلق واقعاً لا يتغير، حيث إن 700 ألف مستوطن، بما في ذلك في شرقي القدس، لم يقم أحد بإخلائهم، وبدون إخلائهم سيبقى للفلسطينيين كانتونات وليس دولة أو نكتة دولة". ويضيف ليفي : الضم يهدد الكذبة التي تعيش فيها السلطة الفلسطينية التي تواصل التصرف وكأن دولة حرة وسيادية تنتظرها خلف الزاوية، ويهدد الكذبة التي يعيش فيها معسكر السلام الإسرائيلي الذي يواصل تصديق أنه ما زالت هناك إمكانية للدولتين، والكذبة التي يعيشها الاتحاد الأوروبي الذي يعتقد بأن إسرائيل تكفيها إدانات شديدة، ويمكن الجلوس مكتوفي الأيدي أمام الاحتلال، وتمويله وتسليحه، وطرح "قيم مشتركة" مع إسرائيل. الضم سيتحدى من ينكرون الواقع كما لم يتم تحديهم في يوم ما. لهذا يجب أن نكون مع الضم رغم عدم العدالة والكوارث التي يمكن أن يخلقها؛ سيكون ثمنها على المدى البعيد أقل من ثمن استمرار الوضع القائم".

المعارض الشديد للضم، شاؤول اريئيلي، قد طرح وعرض أفضلياته في مقاله حيث يقول : "عندما يتوقف الضم عن الزحف، ستسرع الكارثة" (هآرتس، 28/4). وهو كان حذر من تداعياته: السلطة الفلسطينية ستنهار، واتفاقات السلام ستلغى، وصورة إسرائيل ستتضرر، وجولة دماء أخرى قد تندلع. هذه أخطار حقيقية يجب عدم الاستخفاف بها، لكن الخطر الأكبر، بحسب راي اريئيلي، أن "عملية الضم ستضرب نقطة التوازن القائمة في الوضع الحالي، ومن شأنه أن يخرجها عن التوازن الهش". ماذا نريد أكثر، يسأل اريئيلي. إن الاستقرار الذي نجح الاحتلال في خلقه وتطبيعه وجعله روتينيا قد دمر الأمل في وضع حد له. ليس من الضروري أن تكون فوضوياً أو ماركسياً كي ترى

الاحتمال الكامن في هذا الكابوس الواقعي. الضم أمر قابل للتغيير أكثر من الاستيطان: ودولة الضم يمكن تغييرها في يوم ما بالتوجه الحقيقي نحو "الديمقراطية". والديمقراطية بحسب ليفي "هي اللكمة التي انتظرناها، هي الأمل الأخير. ومن يعرف إسرائيل يعرف أنه لا يوجد أي احتمال لأن تستيقظ ذات صباح وتقول من تلقاء نفسها: الاحتلال غير لطيف، سنقوم بإنهائه. ومن يعرف الفلسطينيين يعرف أنهم لم يكونوا يوماً ما ضعفاء ومعزولين ومنقسمين وليس لديهم روح قتالية مثلما هم الآن. ومن يعرف العالم يعرف إلى أي درجة هو الآن متعب من الصراع. الآن تأتي إسرائيل، بتشجيع من صانع السلام المعروف من واشنطن، وتوقظ هذا الواقع من النوم: في الغور والجبل، وفي المنطقة "ج".. ثم كل الضفة. ويختم ليفي بالقول : "في الوقت الذي لا ينوي أحد أن يمنح حقوقاً متساوية للفلسطينيين فإن إسرائيل تعلن عن نفسها كدولة أبرتهايد. شعبان، واحد منهما له حقوق والآخر لا شيء... من فوق منصة الكنيست وكذلك في الأمم المتحدة. وهل من السذاجة والتفاؤل البعيد أن نعتقد بأن العالم سيواصل الصمت وكذلك جزء كبير من الإسرائيليين؟ هل يوجد بديل واقعي آخر؟ لذلك، توقفوا عن الخوف، وليضموا كما يشاؤون".

9 – ماذا يعني الضم الرسمي:

الضم الرسمي عملياً،يعني إلغاء إمكانية إقامة دولة فلسطينية تكون الضفة جزءًا منها، وتقليص طموحات الفلسطينيين السياسية، بسبب تقلّص الأرض المتاحة، وتقطيع التواصل الجغرافي، وتحوُّل الضفة إلى معازل عدّة، مع إجراءات فصل مشدّدة. وستزيد نتائج هذا الإجراء من الضغوط الداخلية على السلطة الفلسطينية، وقد تحل نفسها طوعا، أو تحت ضغط شعبي بسبب عدم قدرتها على المواجهة والتأثير. وسيدعم تطبيق السيادة على المستوطنات فقط، الادعاءات بشأن الأبارتهايد، في ظل وجود منظومتي قوانين منفصلة ظالمة للفلسطينيين أمام المستوطنين. وهذا سيؤدي إلى انفصال تام بالعلاقة مع السلطة الفلسطينية، إذ سيقوم جيش الاحتلال بتوسيع نشاطاته في عمق المناطق الفلسطينية لإحباط ما قد يعتبره تهديدات أمنية، وما سيتبع ذلك من مواجهات محتملة مع الفلسطينيين.

على الصعيد الدولي، تعتبر الخطوة إحباطاً للجهود الدولية لتطبيق حل الدولتين، الذي يحظى بشبه إجماع دولي، كما سيُحمّل إسرائيل مسؤولية إطالة أمد الصراع، مع كونها خرقاً صارخاً للقانون الدولي. أما على المستوى العربي فمن الممكن أن تؤثر على السلام مع مصر والأردن، وتعيق نظريًا التقارب مع دول عربية أخرى، أو على الأقل ستصعب تمرير الحكومات للأمر أمام شعوبها.

ويقول عبد الرحمن التميمي، مدير عام مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، إن الاستيطان جزء أصيل من المشروع الصهيوني، مضيفا "علينا أن لا نتفاجأ من النوايا الإسرائيلية بضم المستوطنات، ومناطق الأغوار". واعتبر أن المفاجأة من قبل الطرف الفلسطيني هو الأمر الذي يدعو للدهشة، بحكم أن الاحتلال ماضٍ في مشاريع الضم منذ أعوام.

وعن الآثار المترتبة على الضم، يرى التميمي أن الضفة ستصبح جزرا متناثرة، وسيكون الاستيطان هو الحاكم الرئيسي للجغرافيا الفلسطينية، وسيصبح الفلسطينيون زبائن عند الشركات الإسرائيلية في مجالات المياه والطاقة، وليسوا مواطنين. وتابع: "أيضا الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتمد جزء كبير منه على الزراعة سينتهي، لأن المناطق الزراعية والمياه ستكون تحت سيطرة الاحتلال خصوصا الأغوار. وهذا بالطبع، سيؤدي إلى زيادة المستوطنين بشكل ملحوظ في السنوات القادمة في الأغوار بحكم المساحة الكبيرة لهذه المنطقة، إضافة إلى عزل القدس كليا، وسيتم التعامل مع الفلسطينيين كمقيمين وليس كمواطنين".

وعلى صعيد المياه، يرى التميمي، أنها ستخصص للاستيطان الزراعي، وسيتم تزويد الفلسطينيين من خلال بيعهم إياها من محطات تحلية المياه الإسرائيلية. وعن الحل، يعتقد التميمي، أن المواجهة لا بد أن تكون من خلال العودة إلى أصل المشكلة، وهو الصراع على الأرض ومقدراتها وضرورة إيجاد حلّ لها.

ويتفق سهيل خليلية، مدير وحدة مراقبة الاستيطان في معهد الأبحاث التطبيقية "أريج" مع التميمي حول التداعيات المترتبة على الخطوات الإسرائيلية ضم الضفة بالقضاء نهائيا على أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية في المستقبل، وتحويل الضفة إلى معازل تفتقر إلى أي تواصل جغرافي. وما يعزز هذه التوجهات هو سلسلة القوانين التي تم طرحها وإقرارها في الكنيست

الإسرائيلي وفق خليلية. حيث أُقِر قانون "التسوية" 2017، الذي يفتح المجال لإعطاء الاحتلال الحق بالسيطرة على أملاك الغائبين في منطقة (ج)، خاصة الأملاك التي يدعون أنها أملاك عامة، وحتى الأملاك الخاصة. كما أُقِر قانون "القدس الكبرى" أو (الضم)، والذي من شأنه، وفق خليلية، ضم التكتلات الاستيطانية في "معاليه أدوميم" للقدس، لكنه سيكون مقدمة لضم ثلاثة تكتلات استيطانية أخرى.

ويشير مدير وحدة مراقبة الأراضي في معهد أريج، إلى أن مساحة تلك التجمعات تصل إلى حوالي 175 كم2، وهي مساحة أكبر بـــ140% من مساحة القدس الحالية بشقيها الغربي والشرقي، والتي تصل لـــ 125 كم مربعا، لتصبح مساحة القدس بعد الضم 300 كم مربع. ويضيف خليلية:" من شأن قانون الضم، أن يغيّر الواقع الجغرافي والديمغرافي لمدينة القدس، ويأتي هذا كله ضمن مخطط إسرائيلي ضد المدينة".

وتابع خليلية: "إسرائيل تحاول تسهيل كل الطرق باتجاه الخطة التي ترسمها للسيطرة بشكل كامل على الأراضي الفلسطينية، لكن فعلياً يصعب تنفيذها، فهي تحاول التخلي عن مسئولياتها، والاحتفاظ بالأرض، وتطبيق سلام مع الفلسطينيين، في الوقت ذاته، وكل هذه الأمور صعب أن تطبق". وبيّن خليلية أن إسرائيل تريد السيطرة على 41% من الضفة الغربية تحت أي اتفاق، بما فيها القدس الشرقية، وهذه معادلة من الصعب أن تسير، لأن الفلسطينيين سيفتقرون لأبسط مقومات الدولة. وشرح تداعيات الضم على الموارد الطبيعية والبيئية: "ستفتقر الدولة الفلسطينية للموارد الطبيعية، أو مصادر المياه والغاز، وحتى على الحدود التي تعد أهم المقومات لأي دولة، بالتالي سيبقى الاقتصاد الفلسطيني تابعا، إضافة لعدم وجود شبكة طرق متواصلة أو اتصال بين المناطق، بفعل البناء الاستيطاني، لذلك فكل مقومات الدولة بالمفهوم الطبيعي ستتغير".

10 – سبل المواجهة:

لا شك بأن الشعب الفلسطيني أمام كارثة سياسية، ونكبة حياتية لا تقل قساوة ووحشية عن نكبة 48، فدولة إسرائيل لم تقم سنة 48 فجأة، بل قامت بعد أن أسست لوجودها على الأرض عبر عشرات السنين، وهذا ما يحدث اليوم، فقرار حزب الليكود بضم الضفة الغربية لم يسقط من السماء

كالمطر، بل سبقه فعل الاستيطان على أرض الضفة الغربية على مدار سنوات الرضا الفلسطيني، والتعاون الأمني، والمفاوضات مع غض الطرف عن الممارسات الإسرائيلية، أو الصمت المريب طوال سنوات الانتظار لنتائج فعل الممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع.

لقد جاء القرار الإسرائيلي بضم الضفة الغربية كنتيجة طبيعية للنهج السياسي الفلسطيني الذي مكن الصهاينة من أرض الضفة الغربية، وعليه فإن تصحيح المسار لا يعني الوقوف في وجه القرار الإسرائيلي فحسب، وإنما ضرورة الوقوف بحزم في وجه السياسة الفلسطينية التي أسهمت في تمكين اليهود من أرض الضفة الغربية، بل ويجب محاسبة كل مسؤول فلسطيني أسهم في ضياع الأرض، ويجب القصاص من كل صاحب قرار أضاع فرص مقاومة الغزاة، وسهل لهم البقاء آمنين فوق أرض الضفة الغربية. والمثال على ذلك هو اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة العدو الإسرائيلي، الذي يفسره البعض على أنه اعتراف بإسرائيل ضمن حدود سنة 1948، والتي تمثل نسبة 78% من أرض فلسطين السياسية، والصحيح هو أن منظمة التحرير الفلسطينية قد اعترفت بما يسمى "دولة إسرائيل" التي لم تعلن حتى يومنا هذا عن حدودها، فحدود هذا الكيان الغاصب مفتوحة على كل قرار إسرائيلي، والاعتراف الفلسطيني مفتوح على الأطماع الإسرائيلية التي لا تنتهي.

إن جريمة الاعتراف بدولة الكيان تعني مأساة الاعتراف المسبق بكل قرارات الصهيونية العالمية المفتوحة على ضم المزيد من الأرض الفلسطينية والعربية، بما في ذلك قرار حزب الليكود بضم الضفة الغربية.

إن خلاص الفلسطينيين من هذه النكبة يكمن في خلاصهم من قيادتهم السياسية التي مهدت الأرض لقرار الليكود من خلال التنسيق الأمني، ومن دون التخلص من هذه القيادة، فكل حديث عن مواجهة أو شكوى، أو رفض، او استنكار أو شجب أو إدانة أو دعوة للقاء او اجتماع أو مؤتمر هو حديث مسخرة، ونهج فيه تسخيف لدم الشهداء الذي يصرخ صباح مساء: ليرحل صاحب القرار السياسي الذي يحز بسكين الصمت والانتظار على رقبة الأرض الفلسطينية.

ان سيطرة الاحتلال المطلقة على الأرض الفلسطينية وما نتج عن ذلك من جعل الاقتصاد تابعا له، يفتح الباب أمام الحلول المتوفرة في جعبة الفلسطينيين. وفي واقع الأمر، فإن الحلول تبدو

متوفرة، لكنها تحتاج كثيرا من الإرادة والتحدي والنفس الطويل. وفي هذا الصدد قدم رئيس تحرير "آفاق البيئة والتنمية" جورج كرزم ورقة بحثية في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات والذي عقد في جامعة بيرزيت في 23–24 نيسان الماضي. وحملت الورقة عنوان ازدهار الزراعة الكولونيالية وهزيمة الزراعة الفلسطينية...ما العمل؟ واشتملت الورقة عدة محاور ومنها سبل التحدي الفلسطينية في ظل الواقع الذي تفرضه قوة الاحتلال على الأرض.

ويقول الباحث كرزم في هذا المحور: "إزاء الواقع الإنتاجي–السياسي الوطني المأساوي، حيث يفرض الاحتلال قيودا صارمة على "التنمية" الزراعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، فإن الحديث عن "تنمية مستدامة" يصبح ضربا من الثرثرة العبثية". "لذا، فإن المنطق المقاوم السليم لشعب يرزح تحت بساطير الاحتلال يقول بضرورة تشجيع الإنتاج الزراعي المنزلي المتنوع والمكتفي ذاتيا والخالي من الأوساخ الكيميائية، فضلا عن إكثار وتعزيز الحيازات الزراعية التي تنتج لغرض تغطية استهلاكها العائلي، علما أن 71% من الحيازات الفلسطينية، على قلتها، استخدمت عام 2011 جل إنتاجها للاستخدام الأسري، مقابل 110 ألاف أسرة ريفية اعتمدت على الزراعة مصدرا رئيسيا أو ثانويا للرزق. فإذا كانت الضفة والقطاع تتمتعان باكتفاء ذاتي نسبي في بعض أصناف الخضار، والتين والعنب ولحوم الدواجن والبيض والعسل، فلا بد أن يرتكز جوهر خططنا الإنتاجية المقاومة على تعزيز التوجه القائم على الاكتفاء الذاتي في جميع السلع الغذائية والزراعية الأساسية والإستراتيجية، من محاصيل حقلية وحبوب وأعلاف وخضار وفاكهة وإنتاج حيواني". "وفي مقابل عجزنا الانتاجي المقاوم وتبعيتنا الغذائية للمحتل، فإن الدولة المحتلة (إسرائيل) تنتج معظم الأغذية التي تستهلكها. ناهيك عن المساحات المزروعة في المستعمرات بالضفة الغربية والتي تتجاوز مائة ألف دونم، معظمها زراعات مروية". "وهنا لا بد من تحدي الخنق المفروض احتلاليا على الأراضي والمياه والتسويق، من خلال تشجيع وتحفيز الإنتاج الزراعي البيئي المتنوع الذي يتميز بتدني مدخلات الإنتاج (بما في ذلك المياه) وانخفاض تكلفتها، والتكامل مع سائر القطاعات، ومستوى مرتفع من إعادة تدوير مخرجات الإنتاج ورأس المال المتراكم، وارتفاع متوسط الغلة (طن متري لكل دونم) الذي يقاس بمحصلة مجاميع المحاصيل المنوعة والمتداخلة في الدونم الواحد، (خلافا للزراعات الأحادية الكيميائية التي ترتكز عملية حساب الغلة فيها على صنف

واحد أو صنفين مثلا). عندئذ سنجد أن متوسط الغلة في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 سيرتفع كثيرا، علما أن متوسط الغلة الفلسطينية حاليا نحو نصف الغلة في الأردن، و 43% فقط من الغلة الإسرائيلية، رغم أن البيئات الطبيعية والمناخية متشابهة؛ بل واللافت أن الفجوة في الغلة أكثر اتساعا في الضفة منها في قطاع غزة ". "وبالطبع فان ممارسات وسياسات الاحتلال من حيث نهب الموارد والمياه وتدمير البنية التحتية الزراعية ليست السبب الوحيد للتخلف الزراعي الفلسطيني القائم حاليا، بل توجد أيضا عوامل ذاتية هامة لهذا التخلف، تتمثل في افتقارنا إلى سياسة إنتاجية وطنية تعتمد على مدخلات إنتاج محلية، وتشجع الناس على العمل الزراعي وتنويع الإنتاج الذي يلبي الاحتياجات المحلية بالدرجة الأولى. علاوة على عوامل تنظيمية وإدارية وتقنية يتحكم فيها الفلسطينيون، بما في ذلك أنماط وتقنيات الزراعة والبذور وتدوير المياه ومخرجات الانتاج".

"والملاحظ أن هناك انعدام للتوازن في توزيع المساحات حسب الأصناف المزروعة؛ فعلى سبيل المثال يستأثر الزيتون على 57% من الأراضي الفلسطينية المزروعة، مقابل 19% من الأراضي المزروعة بالخضروات والفاكهة. ورغم ذلك، فقد تدنى إنتاج زيت الزيتون، فانخفض من متوسط مقداره 23 ألف طن سنوياً خلال الفترة 2000–2004، إلى 14 ألف طن سنويا خلال الفترة 2007–2010؛ ما أدى إلى أن يلبي الإنتاج الفلسطيني لزيت الزيتون نحو 50% من الطلب المحلي".

وفي الخلاصة، يمكن للفلسطينيين كشعب يرزح تحت نير الاحتلال مجابهة كل ممارساته على الأرض، والنهوض من جديد من خلال بناء منظومة اقتصاد مقاوم تعيد الاعتبار للزراعة، وتسير قدر الإمكان في طريق التحرر من التبعية للمحتل في كل المجالات.

11 – موقف الأردن من الضم:

لقد أوضح عبد الله ملك الأردن بأن من يريد أن يقيم تعاوناً في كل المجالات مع الأردن لا يستطيع في الوقت نفسه أن ينفذ حلم الضم. وفي مقابلة مع مجلة "دير شبيغل" الألمانية قال الملك إن الضم سيقود إلى مسار التصادم مع الأردن وأن الأردن يفحص كل الخيارات. "زعماء يدفعون قدماً بحل الدولة الواحدة لا يفهمون ماذا سيكون معنى هذه الخطوة. ماذا سيحدث إذا انهارت السلطة

الفلسطينية؟ سيكون حينها المزيد من الفوضى والتطرف في المنطقة. إذا ضمت إسرائيل الضفة في تموز فسيقود هذا إلى صراع كبير مع الأردن... لا أريد التهديد أو خلق جو مواجهة، لكننا نفحص كل الاحتمالات. نتفق مع دول كثيرة في أوروبا والمجتمع الدولي بأن القانون الذي يقول إن القوي ينتصر لا يجب تطبيقه، في الشرق الأوسط".

على جانب الضفة الشرقية، يتمسك الأردن بخيار «السلام» المزعوم رغم كل شيء، بل يتّكئ عليه في رفض بسط «السيادة» الإسرائيلية على الضفة الغربية والأغوار، وهو ينظر بعين الأمل إلى إعلان الإدارة الأميركية، على لسان المندوبة الأميركية الدائمة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت، أن بلادها «تبذل جهوداً حثيثة مع أطراف اللجنة الرباعية وأعضاء مجلس الأمن لاستئناف المفاوضات المتوقفة منذ 2014»، التي كان يشارك فيها الأردنيون بطبيعة الحال، عبر تواصل ثنائي مباشر مع الإسرائيليين. فحالياً، لا حوار أردنياً ـــــ إسرائيلياً في العلن، وقد لا يكون هناك حوار مباشر أيضاً مع حكومة نتنياهو ـــــ غانتس الرامية إلى بسط سيطرتها على الأراضي «المحتلة من الأردن» عام 1967. لكن اللافت هنا ما تطالعنا به الصحافة العبرية عن قبول الأردن تسويات بخصوص تمثيل سعودي في مجلس الأوقاف وشؤون المقدسات الإسلامية الذي وسعّت الحكومة الأردنية، بقرار من مجلس الوزراء، عضويته، ليزداد العدد من 11 إلى 18 عضواً في شباط 2019، وكلهم فلسطينيون. هذه الزيادة أتاحت لشخصيات محسوبة على السلطة في رام الله أن تكون بوزن أكبر في المجلس. أما ما قيل عن قبول عضوية الرياض، مع غياب التأكيد حوله، فإنه كمن يطلق النار على نفسه بالنسبة إلى الحكم الهاشمي في الأردن، خاصة أن من غير المنطقي أن تستعين عمّان بالرياض لمجابهة أنقرة، خصوصاً أن موقف تركيا في هذا الملف أقرب إلى المملكة، بعدما أبدت دعماً للوصاية الهاشمية.

مع هذه المؤشرات الإيجابية الضعيفة، تمشي عمّان بعرج في دفاعها عن الوصاية على أوقاف القدس، وكذلك عن الخيار السياسي الضامن لها، أي «حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية»، فما تمسّكها بذلك إلا لأنه مطلب سيادي داخلي. لكن، رغم الإشادة بالعلاقات وتضافر الجهود بين الأردن والسلطة في هذه المرحلة الحرجة، فإن عبد الله ودائرته المحيطة ممن يصوغون القرار، يدركون أن هذا التقارب غير مفيد، لأن رام الله تعاني من موات واضح ورفض

فلسطيني داخلي لها، ولذلك يكبر أملهم بالثقل المصري. وفي هذا المجال تقول مصادر إن ما تريده عمّان من القاهرة أكثر من بيان مشترك رافض للضم، لأن المطلوب فعلياً «تشكيل تكتل من موقّعي معاهدات السلام مع إسرائيل ليكون صدى أي تهديد من أي مستوى مدوياً وأكثر جدية عند الإسرائيليين». المشكلة هنا أن مصر تقيس مصالحها مع محور السعودية ـــ الإمارات اللاهث للتطبيع، ما يفقد المملكة دورها كممر إجباري بين عواصم الخليج وتل أبيب، ومن خلفها الطريق الاقتصادي الواعد، وحتى كقناة اتصال رسمية، إذ بوجود الرياض تبدو المرجعية الدينية أقوى لآل سعود منها لآل هاشم، وهذا أكبر مخاوف الأردن التي يلعب عليها الإسرائيليون.

ثمة تعقيدات كبيرة في العلاقة الأردنية ـــ الإسرائيلية لا يمكن الانفلات منها بسهولة، فربع قرن من «السلام» لم يجعل من العلاقات طبيعية، فيما استعانت عمّان بالكتمان على تسيير العمل الأمني والاقتصادي وحتى السياسي مع تل أبيب، بل بتحفظ مبالغ به تجنباً لردود الفعل الشعبية التي، على ضعفها وأقليتها، لم تقبل إلى غاية اللحظة الجار الذي تراه عدواً. يدرك الحكم الهاشمي أن المعارضة الباهتة لـ«وادي عربة» لا تخوّله المبالغة في الانفتاح على إسرائيل، بل يمكن القول إن شعبية النظام ترتفع في أوقات التوتر مع العدو، التي تنتهي عادة بتسوية يقبلها القصر، كما حدث في «حادثة السفارة» أو البوابات الإلكترونية في القدس. لكن الأمر الآن يختلف مع وجود حاضنة للتطبيع أكبر وأكثر ثراءً، أي الخليج، ولذلك وصل التلويح الأردني إلى حد التلميح إلى مصير التسوية. لكن ما الأفق المتوقع لأوراق الضغط الأردنية؟

تعاقب ستة على منصب السفير الأردني لدى تل أبيب، آخرهم غسان المجالي الذي وافق عليه الإسرائيليون بصفة «سفير فوق العادة» في 18 أيلول 2018. خلال مفاصل محددة، منها انتفاضة الأقصى الثانية (2000)، سحبت عمّان سفيرها، لكنها ولا مرة أغلقت السفارة، إذ يبقى القائم بأعمال السفير يدير العلاقات الفعلية التي لا تنقطع، بل يمكن أن يستمر هذا لمدد طويلة، كما حدث بين 2000 و2004. لذلك، سواء استُدعي السفير للتشاور أم سحب إلى الوزارة، لا يمكن قطع العلاقات المتشابكة، خصوصاً في موضوع التنسيق الأمني وضبط الحدود، عدا العلاقة مع رام الله التي تمر بالضرورة عبر تل أبيب.

من ناحية اخرى وبعد أخذ ورد في موضوع اتفاقية استيراد الغاز من إسرائيل، ومع تنامي السخط عليها، وتبرّؤ مجلس النواب منها، جاء قرار «المحكمة الدستورية» ليقطع الطريق على أي مناهضة لها، في وقت يسري فيه «قانون الدفاع» في المملكة بسبب «كورونا»، كما تسيّر الحكومة الأعمال ومنها تحديد الحركة وإعلان حظر التجوال. وكانت «الدستورية» قد أقرّت في منتصف أيار الماضي أنه لا يجوز إصدار قانون لإلغاء الاتفاقية، لأن ذلك يتعارض مع التزامات كانت المملكة قد صدّقت عليها بمقتضى قانوني. وهذه الاتفاقية لم تعرض أصلاً على مجلس النواب، كما يترتب شرط جزائي على إلغائها يقدّر بعشرة مليارات دولار أميركي، وهو شرط مكلف جداً، ولا سيما مع الخسائر الفادحة للاقتصاد الأردني في أزمة كورونا، ما يعني استبعاد هذا الخيار حالياً.

في السياق تتناقل الأوساط غير الرسمية معلومات عن إمكانية تنفيذ عبد الله خطوة الغاءاتفاقية وادي عربة، خصوصاً بعد إعلانه شخصياً رفض التجديد لملحقين منها، المتعلقين بالباقورة والغمر، وارتفاع شعبيته من بعد ذلك. وهو ورث الاتفاقية من أبيه عام 1994، وكان آنذاك مجرد أمير عادي في العائلة الملكية وبعيداً من القرارات. لكن منذ توليه الحكم في 1999، عايش 21 عاماً من عمرها، اتسمت بتوترات «مقدور» عليها. لكن هذه هي المرة الأولى في التصادم الحقيقي مع تل أبيب، فيما تعرف دوائر الحكم أن أي تحلل منها لا يكون بمجرد تغريدة توجه إلى الحكومة للتنفيذ. فوفق المادة 29 من الاتفاقية الخاصة بحل النزاعات، تشير الفقرة الأولى إلى التفاوض وسيلة لحل النزاعات الناتجة عن تطبيق بنود الاتفاقية أو تفسيرها. أما الفقرة الثانية، فتلفت إلى حل النزاعات بالتوفيق بين الطرفين أو إحالتها إلى لجنة تحكيم، وهذا يعني أن عمّان تشتري الوقت لحل «نزاع» سيكون غالباً على موضوع ترسيم الحدود المحدد في الفقرة الثانية من المادة 3 من المعاهدة (تم تحديد الحدود بين الطرفين دون المساس بوضع أي أراضٍ وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967).

أما النزاع الآخر بخصوص الوصاية الهاشمية، فطبقاً لما ورد في الفقرات الثلاث من المادة 9 بعنوان «الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية»، لا وجود لمصطلح الوصاية، وكل ما هو موجود «احترام للدور الأردني». وفيما يخص الفقرة الثالثة بالذات، «سيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة للعمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة

والتسامح والسلام». وأصلاً هناك تطابق لهذا مع ما جاء في «صفقة القرن»، إذ سيكون للأردن دور المنسق السياحي الذي يعمل في لجنة إسرائيلية مشرفة على القدس، وهي لجنة تتدخل فيها واشنطن وتل أبيب، وسيكون أعضاؤها من أطراف أخرى، ما يعني دخولاً سعودياً وإماراتياً من أوسع الأبواب. كل ذلك يضع فكرة إلغاء اتفاقية التسوية أو أجزاء منها في مهب الريح.

12 – انتهاك القوانين والمواثيق الدولية:

لمّا اشترط ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثاني (مادة 4) بشأن قبول العضوية، وجوب الالتزام بما يتضمنه الميثاق من مبادئ وأحكام، وجاء في ديباجته وجوب احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وفي ضوء اعتراف الأمم المتحدة بعضوية دولة الاحتلال سنة 1949، بعد صدور قرار التقسم (181) سنة 1947م، في مقابل تعهدها باحترام الالتزامات الواردة في الميثاق والتي من بينها المراعاة التامة لأحكام القانون الدولي، فإنه يجب على دولة الاحتلال ضمان احترام أحكام القانون الدولي كافة، ولا سيما التنظيم المتعلق بمسألة احتلال أو الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. كما كفلت اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م، والتي تُعد المرجع القانوني الرامي إلى حماية سكان الأراضي المحتلة ومواردها، والحد من ويلات الحروب من خلال ما تفرضه من قيود توجب على الأطراف المتحاربة أو القوة القائمة بالاحتلال احترامها؛ حماية السكان وممتلكاتهم ومواردهم الطبيعية في الأقاليم المحتلة على اعتبار أنها حق ثابت لسكانها، وأفردت مادة خاصة تحمل صوراً متعددة وضمنية لأنماط الاستيلاء على/ أو ضم أراضي الغير من خلال حظر إبعاد السكان الأصليين أو نقل سكان دولة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة، إذ نصت المادة (49) على عدم جواز النقل الجبري (ترانسفير) الفردي أو الجماعي للأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة، إضافة إلى عدم جواز قيام دولة الاحتلال بترحيل أو نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

أمّا المشرع الدولي الجنائي فإنه اتجه إلى التشديد في تجريم مسألة ضم أراضي الغير، واعتبرها من بين جرائم الحرب، بموجب الفقرة (8) من البند الثامن من المادة الثامنة من ميثاق روما لسنة 1998م المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، فقد صنَّف قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر

أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، أو إبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها، على أنه من بين جرائم الحرب. كما تؤكد الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على حق الشعوب في تقرير مصيرها، بل ويُعد أهم الحقوق الواجب احترامها، فلا يمكن تخيل قدرة أي دولة على احترام التزاماتها بحقوق الإنسان دون قدرتها على تقرير مصيرها وتحكمها بمواردها، وعليه فإن قيام دولة الاحتلال بضم الأراضي المحتلة أو أجزاء منها من شأنه أن يحول دون تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على أرضه وبناء دولته المستقلة، فقد جاء في المادة (1) من العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966م، أن: " لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي."

وتجد مسألة تجريم ضم أراضي الغير موضعها أيضاً في الأحكام الصادرة عن القضاء الدولي، وهو ما يعكس مستوى الإرادة الدولية تجاه رفض ضم الأقاليم المحتلة، فقد أصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ 9/7/2004م، رأياً استشارياً بشأن جدار الفصل العنصري، استجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 3/12/2003م، وأكدت في حيثيات رأيها على مبدأين في غاية الأهمية وهما: مبدأ عدم الضم ومبدأ رفاه وتطور ونماء الشعوب، وتوصلت المحكمة في رأيها المذكور إلى عدم قانونية جدار الفصل العنصري، وعلى انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب جملة من المسائل الأُخرى المتعلقة بالاتفاقات الدولية الخاصة بالإنسان، وجاء في الفقرة (73) من حيثيات الرأي المشار إليه آنفاً، أن مجلس الأمن تبنى بتاريخ 22/11/1967م، القرار رقم (242)، وهو القرار الذي أكد فيه عدم قبول ضم الأراضي نتيجة الحرب ودعا إلى (انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية) من المناطق التي احتُلت في هذا النزاع الأخير وإنهاء جميع حالات الحرب، وفي الفقرة (74) أوضحت، أن "سلسلة الإجراءات التي اتخذتها دولة الاحتلال منذ سنة 1967م والتي تهدف إلى تغيير وضع مدينة القدس، معتبرة أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي تتخذها، أو تقوم بها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، بما فيها مصادرة الأراضي والممتلكات والعقارات وترحيل السكان وإصدار تشريعات ترمي إلى نزع الملكية وضم

القسم المحتل من الأراضي، هي تصرفات باطلة بالكلية ولا يمكن أن تغير هذا الوضع"، فإنه وبالقياس تصبح أي إجراءات تتخذها سلطات الاحتلال لضم أجزاء من أراضي الضفة المحتلة باطلة وتنتهك القانون الدولي، ولا يمكن لها أن ترتب أثاراً قانونية يُعتد بها، وعلى كل دولة في العالم تدعي احترام القانون الدولي أن تسعى لمنع الضم وألاّ تعترف بأية آثار تترتب عليه.

وفي السياق ذاته رفضت محكمة نورمبيرغ التي تشكلت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945، قيام ألمانيا بضم النمسا والأجزاء الشرقية من بولندا وبعض الأجزاء من لوكسمبورغ، وهي بذلك وضعت مبدءاً قانونياً مفاده تحريم ضم أراض الغير، ولقد أضحى جزءاً من مبادئ القانون الدولي، وبالتالي يمكن إسقاطه على الحالة الفلسطينية ومساعي دولة الاحتلال الرامية إلى ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية على اعتبار أنها أراضي الغير.

كما أولت الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتماماً بمسألة ضم أراض الغير، وانسجمت في قراراتها مع توجهات المشرع الدولي، إذ أصدرت جملة من القرارات التي تدعو إلى عدم القيام بأية إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى ضم أراضي الغير، وارتباطاً بالحالة الفلسطينية جاء القرار (194) المتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، والقرار (242) المتصل بوجوب انسحاب دولة الاحتلال من الأراضي التي احتلتها سنة 1967م، والقرار (2851) المتعلق بعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، وقرار مجلس الأمن (446) الذي ندد بقيام دولة الاحتلال ببناء المستوطنات، والقراران (452) و(465) المتعلقان بالمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، والقرار (2334) الذي كرر دعوة دولة الاحتلال إلى وقف بناء المستوطنات بما فيها مستوطنات القدس الشرقية، وغيرها من القرارات التي كفلت حقوق الشعب الفلسطيني.

وفي ضوء ما تقدم فإن مخططات ضم أراض فلسطينية محتلة تخالف الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي، وهي جريمة مكتملة الأركان، وتضع المجتمع الدولي والنظام الدولي والقانون والعرف الدوليين أمام تحدٍ حقيقي يهدد بتقويض المنظومة الدولية برمتها، الأمر الذي يستدعي الوقوف الجدي أمامها من الأجسام الدولية المتخصصة، والقيام بالإجراءات اللازمة لثني دولة الاحتلال عن مواصلة مساعيها تلك، إضافة إلى وجوب تحرك دولة فلسطين بصفتها دولة مراقب في الأمم المتحدة، واستخدام جميع الآليات الدولية والإقليمية لإجبار دولة الاحتلال على وقف تلك

المخططات واحترام القانون الدولي والقرارات الدولية ذات العلاقة، لما تنطوي عليه من تهديد خطير للأمن والسلم الدوليين.

13 – توقعات ما بعدالضم:

إن الحديث الإسرائيلي المتواتر عن ضم الضفة وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها لا يعكس مستوى التطرف وسيطرة التيار المطرف على مركز الحياة السياسية في إسرائيل فقط لأن الفكر السائد في إسرائيل هو اعتبار الضفة جزء منها توراتياً. والذي منع الإعلان واتخاذ خطوات عملية بضم الضفة هو المناخ الدولي الرافض للضم والمتمسك بحل الدولتين المستند إلى قرارات الشرعية الدولية، ودخول منظمة التحرير في عملية السلام على أساس حل الدولتين، واعتبار الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة التي احتلت عام 1967 هي المكان الطبيعي لقيام هذه الدولة.

إن انضمام الليكود إلى الأصوات المنادية بضم الضفة يعني أن عملية السلام انتهت عمليا وأن الأسس التي قامت عليها تداعت بشكل كامل. وهذا ليس بفضل تقويض إسرائيل لها فقط بل من خلال تبني الولايات المتحدة وإدارة الرئيس ترامب للمقولات الإسرائيلية اليمينية الأكثر تطرفا. وهذا ما عبر عنه إعلان الرئيس الأمريكي ترامب القدس عاصمة لدولة الاحتلال والذي اعتبره نتنياهو وحزب الليكود ضوءاً أخضر أمريكياً بنسف حل الدولتين والمرجعيات الدولية. ويأتي ذلك في ظل تقارب خليجي إسرائيلي وحالة من الضعف الذي يصل إلى حد الشلل التام الذي تعيشه السلطة الفلسطينية والكثير من الدول العربية واستكمال الشق المتعلق بالضفة الغربية في المشروع الإسرائيلي. كما ان ضم الضفة لا يعني إعادة احتلالها كون الاحتلال الإسرائيلي قائم ولم يتغير حتى وفق مفاهيم القانون الدولي بل سيعني إعادة تعريف إسرائيل لوجودها وشكل سيطرتها ووضعها القانوني المفتعل فيها. والضم سيتجسد من خلال بسط القانون الإسرائيلي على الضفة وتحديدا المناطق المصنفة C وفق اتفاقيات أوسلو وهي المناطق التي تشكل حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية والتي يتركز فيها الوجود الاستيطاني مع عدم وجود كثافة سكانية فلسطينية بالإضافة لوجود أهم الموارد المائية وأهميتها الاستراتيجية الكبيرة. والمنطقة Cمضمومة لإسرائيل بحكم الأمر الواقع لأنها تخضع للسيطرة الإسرائيلية بشكل كامل وقد تم خلال 25 عاماً الأخيرة بعد اتفاق أوسلو تكثيف

الاستيطان فيها وشق طرق التفافية وإقامة مناطق صناعية وشبكة مواصلات وبنية تحتية يجعلها مهيئة بشكل فعلي لأن تكون جزءاً من إسرائيل. حيث سيحسم الضم السيادة على الضفة لصالح إسرائيل والتخلص من شبح حل الدولة الواحدة والخطر الديمغرافي وهو ما عبر عنه نفتالي بينت في تصوره للضم على أنه إجراء سيعامل خلاله السكان الذين لا يتجاوز عددهم ربع مليون والمتواجدين في المناطق المصنفة c كمواطنين من الدرجة الثانية، بينما بقية السكان سيتم احتوائهم في إطار حكم ذاتي أو ربطهم بالأردن أو غيرها من السيناريوهات التي تدور في فلك الحكم الذاتي على السكان في أقل مساحة ممكنة وتحت عين وسقف المنظومة العسكرية الإسرائيلية. وقد نقلت القناة السابعة التابعة للمستوطنين عن آفي غاباي زعيم المعسكر الصهيوني المعارض قوله إن إعلان فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية يعني حلول كارثة بإسرائيل، على اعتبار أن ضم الضفة الغربية سيكون مسا خطيرا بالعملية السياسية، لأن هذا التوجه يتعارض مع الانفصال عن الفلسطينيين الذي هو مصلحة إسرائيلية ملحة ولازمة. وحذر مما أسماه "الأرض مقابل الفساد"، قاصدا بذلك أن بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية يحاول شراء صمت شركائه في الائتلاف الحكومي اليميني، عن تورطه في قضايا الفساد من خلال التسامح معهم في قرارات الضم، وإعلان السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية. وأضاف: طالما أن نتنياهو غارق حتى أذنيه في تحقيقات الشرطة على خلفية اتهامه بالرشوة والفساد، فإنه سيسعى لتأمين استقرار ائتلافه الحكومي، وشراء صمت رفاقه.

في الجانب الامني لم تعرض اجهزة الامن الاسرائيلية بعد تقديراً مرتباً وفتوى مهنية دقيقة بالنسبة للتداعيات الأمنية المحتملة لضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية. ولكن "معاريف" علمت بأن معظم أذرع الأمن ستقول إن هناك احتمالية عالية للعنف في أعقاب خطوة أحادية الجانب كهذه. وجهاز الشاباك سيقود التقدير المتشدد. ففي المداولات التي أجريت مؤخراً بين الشاباك والجيش الإسرائيلي، وفي مداولات أمنية داخلية، رفع تقدير الشاباك، وبموجبه فإن ضماً إسرائيلياً أحادي الجانب لمناطق في الضفة سيوقظ موجة من العنف ستنشأ على ما يبدو في الجبهة الجنوبية. وبحسب هذا التقدير، فقد ينتقل العنف إلى الضفة أيضاً، وفي الحالة الأسوأ سيتحول إلى جولة عنف شاملة بين إسرائيل والفلسطينيين، ربما حتى إلى انتفاضة ثالثة. وبين السيناريوهات، حل السلطة الفلسطينية

أيضاً، وإن كان الشاباك و "أمان" (شعبة الاستخبارات العسكرية) موحدين في الرأي بأن أبو مازن لا يرغب في إنهاء حياته هكذا. فالزعيم الفلسطيني يفكر الآن بإرثه، وحقيقة أنه سيسجل في التاريخ بأن الفلسطينيين انقسموا في عهده إلى كيانين منفصلين (الضفة وغزة) وبعد ذلك حلت السلطة الفلسطينية، تثير فيه العجب. والتقدير هو أن الشاباك سيصدر تحذيراً صريحاً من جولة عنف قد تخرج عن السيطرة. اما بالنسبة لتقدير الجيش فقد اتى مشابهاحيث أعدت شعبة الاستخبارات العسكرية وثائق يظهر فيها تقدير مشابه لتقدير الشاباك وهو: إن بسط السيادة الإسرائيلية على أجزاء من المناطق سيتسبب برد عنيف من الجنوب. والسؤال الأهم المطروح هو: هل سينتقل العنف في الجبهة الجنوبية إلى الضفة أيضاً؟ الشاباك لديه تقدير، باحتمالية عالية، أن نعم. ويميل الجيش الإسرائيلي إلى التقدير أن نعم. وعلامة الاستفهام الكبرى هي كيف سيتصرف التنظيم، والميليشيا الفلسطينية التي تضم عشرات آلاف الأعضاء المسلحين، القادرة على إشعال الضفة كلها بين ليلة وضحاها تقريباً.

لقد كان انضمام التنظيم إلى العنف في العام 2000 هو الذي شكل تحول الاضطرابات إلى الانتفاضة الثانية. فليس على التنظيم سيطرة واضحة، وفي الأسابيع الأخيرة سجلت عدة احتكاكات بين التنظيم وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية. وإذا ما انجرف التنظيم بالفعل إلى العنف، كي لا يترك الصدارة لحماس، فسنجد أنفسنا في انتفاضة ثالثة. وبحسب التقدير، سيكون هذا هو السطر الأخير لدى الشاباك، وكذا لدى الجيش الإسرائيلي. بالتالي من التوقع ان يجلس رؤساء الأذرع أمام القيادة السياسية، الكابينت والكابينت الضيق أو القادة (منتدى المطبخ الصغير يضم نتنياهو، ويريف لفين، وغانتس، وأشكنازي)، وأن يبسطوا صورة كاملة للوضع وسيناريوهاته في أعقاب خطوة الضم.

في المقابل إن علامات الاستفهام البارزة، إضافة إلى انتقال العنف المحتمل إلى الضفة وانضمام التنظيم، ترتبط بالأردن وبدول الخليج. ما الذي سيكون عليه الوضع في الشارع الأردني في مواجهة اضطرابات محتملة في المناطق؟ هل ستجبر الأغلبية الفلسطينية في الأردن الملك على قطع العلاقات مع إسرائيل؟ هل ستنتقل الاضطرابات إلى الأردن أيضاً؟ ما الذي ستكون عليه السياسة العملية لدول الخليج، ولا سيما تلك التي تقيم شبكة علاقات سرية وثيقة مع إسرائيل؟ هل تقتصر تصريحات هذه الدول الحازمة، ولا سيما اتحاد الإمارات، على أغراض تصريحية فقط، أم أنها

سياسة حقيقة وجوهرية ستلحق بإسرائيل ضرراً استراتيجياً لقاء خطوة الضم؟ هذه الأسئلة لا تزال مفتوحة، وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لا تزال تدرسها في محاولة لبلورة سياسة مرتبة. سيقدم الموساد، برئاسة يوسي كوهن، بعضاً من الأجوبة. لكن ليس واضحاً بعد متى سيجرى نقاش أمني واسع بين القيادة السياسية والعسكرية في موضوع الضم. فالأجهزة المختلفة تكتفي في هذه الأثناء بالمداولات الداخلية. والجيش والشاباك يتعاونان، وأجريا عدة مداولات مشتركة. ويفترض بالإذن المنشود أن يأتي من البيت الأبيض، حيث سيجرى هذا الأسبوع بحث حاسم في المسألة.

14 – خاتمة:

تستغل اسرائيل خلال هذة الايام الانشغال العالمي بجائحة كورونا لتطبيق خطتها بضم الضفة الغربية المحتلة عام 1967 وفقاً لما يحقق مطامعها بالسيطرة على الضفة واغوار الاردن معاً، مما يستنفر الفلسطينيين ويدفعهم للنهوض لردع هذه الخطوات التي تُطبق بشكل يومي على الأرض من دون اي مراعاة للأزمة العالمية والقوانين الدولية المرعية الاجراء في هذا الخصوص، ولإيقاف الخطوات الاحادية القائمة على سرقة الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولقد تصرفت الحكومة الحالية في اطار الضم الزاحف الذي وجد تعبيره في توسيع المستوطنات المستمر والمتواصل (حسب القانون الاسرائيلي وخلافا له)، مما خلق ضماً فعلياً بواسطة جدار الفصل، والبناء في الاحياء اليهودية في شرقي القدس وفي شق الطرق القطرية ومنع التطوير الفلسطيني في مناطق ج وفي هدم بيوت "غير قانونية" فيها، وتعميق التمييز بين السكان اليهود والسكان الفلسطينيين من خلال الكثير من الخطوات التشريعية العنصرية الجائرة.

من المتوقع حدوث ضم تدريجي لمناطق ج، وهو أمر سيؤدي الى ضعضعة الاستقرار والى تغيير جوهري للوضع القائم. ونقطة التغيير الحاسمة في العملية هي حل أو انهيار السلطة الفلسطينية في اعقاب عملية الضم. ونتيجة كهذه ستجبر اسرائيل، لاسباب امنية واقتصادية وقانونية، على العودة وتحمل المسؤولية عن مناطق أ و ب وعن السكان الفلسطينيين فيها. في المرحلة الاولى عن طريق تجديد الحكم العسكري الذي سيكون مرتبط بسيطرة بالقتال على الضفة الغربية، وبعد ذلك اذا تدهور الوضع، في ظل ظروف محددة، ضم الضفة كلها.

ان معضلة بسط السيادة الاسرائيلية على غور الأردن ومستوطنات المناطق المحتلة في الضفة الغربية قد وضعت رئيس الحكومة نتنياهو على مفترق قرار إستراتيجي، هو من أصعب المفترقات وأكثرها مركزية في تاريخ الكيان. وفي المفترق الإستراتيجي يكون القرار دوماً مركباً. أما معضلة نتنياهو فهي أكثر تركيباً بأضعاف لان الجناح اليساري، بتأييد من ضباط وموظفين سابقين، يعرض ضده جملة مخاطر متفرعة لدرجة إلغاء فرضية وجود أي فرصة للضم. أما الجانب اليميني – من زاوية نظر ممثلي مشروع الاستيطان– فيعرض المخاطر الأمنية بل حتى الخوف من خطوة لا مرد لها، تنقل نصف أرض الضفة الغربية، التي لا تزال باقية بيد الحكم العسكري الإسرائيلي والمصنفة مناطق "ج"، إلى السلطة الفلسطينية. وأمام الخلاف مع حاسبي المخاطر من اليسار، يوجد لنتنياهو تأييد جماهيري كافٍ. والمعضلة الأصعب هي تلك التي يقدمها ممثلو مشروع الاستيطان.

في معضلة مشابهة، وقف بن غوريون في العام 1937، عندما وافق على خطة التقسيم للجنة "بيل". وشرح بن غوريون في حينه قائلاً: "إن الدولة اليهودية التي تعرض علينا الآن... ليست الهدف الصهيوني، ولكنها كفيلة بأن تشكل مرحلة حاسمة في الطريق إلى التحقق الأكبر للصهيونية". وتعبر أقواله هذه عن المنطق الإستراتيجي لبن غوريون الذي عمل على مدى وعي نظرية المراحل، والكفاح الطليعي المتواصل بلا توقف. مشكوك أن يعبر نمط المنطق هذا عن نهج نتنياهو، ويكمن هنا موضوع يحتاج لاستيضاح عميق.

الاراضي المحتلة منذ عام 1967، وخاصة الضفة الغربية، كانت باستمرار قضية خلافية بين مؤيدي ومعارضي الاستيطان اليهودي هناك. وقد أقرت سياسة الوضع الراهن، الاستيلاء الزاحف على الأراضي الفلسطينية، على الرغم من عدم موافقة أي حكومة على الإطلاق على قرار استراتيجي بتوطين أو ضم الضفة الغربية. وحتى خطة ألون، التي صدرت في أيام حكومة حزب العمل، ظلت سياسة غير رسمية. ومع ذلك، فإن غياب سياسة حكومية واضحة أدى في النهاية إلى تهدئة المجتمع الدولي، وكذلك معظم اليهود الإسرائيليين، الذين يعارضون هذه السياسة. وتذهب خطة ترامب لعام 2020 إلى حد حرمان الفلسطينيين من ثلث الأرض الموعودة لهم في اتفاقيات أوسلو، والتي تضمنت في حد ذاتها أقل من 22٪ من أراضي فلسطين الانتدابية. وتعد خطة ترامب مشابهة إلى حد كبير لخطة لجنة بيل البريطانية لعام 1937، التي وفرت 15٪ فقط من فلسطين

الانتدابية لإقامة دولة يهودية. وبعد أكثر من 80 عامًا من طرح فكرة التقسيم لأول مرة، تعمل إسرائيل عن قصد وبصرامة لدفنها. وضم أجزاء من الضفة الغربية – سواء كانت نسبة قليلة من المنطقة (المستوطنات فقط) أو 17٪ (وادي الأردن) أو 30٪ بالكامل بموجب مخطط ترامب – فهذا يعني أن إسرائيل تدمر فعليًا المنطقتين وتدمر خيار الدولة الفلسطينية. وفي نهاية المطاف، قد لا تنجح خطة الضم لعدة أسباب:

أولاً: إصرار الولايات المتحدة على تنفيذ خطة ترامب إلى جانب الضم – أي إقامة دولة فلسطينية في الأجزاء المتبقية من الضفة الغربية.

ثانيًا: المعارضة الشديدة من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك أصدقاء إسرائيل، ورئيسة ألمانيا بينهم. وخلال زيارة وزير الخارجية الألماني هيكو ماس لإسرائيل في 10 حزيران الماضي، أعرب عن اعتراضات بلاده واعتراضات دول أوروبية أخرى.

وأخيرًا: هناك رفض المستوطنين للسعر الذي سيدفعونه مقابل السيادة الإسرائيلية – أي إقامة دولة فلسطينية.

ومع ذلك، فإن نتنياهو الذي لن يرغب في انتهاك تعهده بالضم، خاصة أنه منغمس في محاكمته، يمكن أن يضغط من أجل ضم صغير، يشهد على تصميمه ولكن أيضًا على مسؤوليته كزعيم يهتم بالنقد. ويمكن أن يتحول مثل هذا القرار إلى انتصار باهظ الثمن، مما يترك دعاة الضم غير راضين والمعارضين ينظرون إليه على أنه خطوة عدوانية ومهددة، تتطلب الرد.